795,9 مليون دينار الإيرادات التشغيلية بارتفاع 3,49٪.. و14,45 مليار دينار حجم الأصول المجمعة

«كيبكو» تحقق صافي أرباح بقيمة 5,3 ملايين دينار في النصف الأول

■ ادانا ناصر صباح الأحمد: نحافظ على متانة أدائنا رغم الظروف الصعبة.. ومستمرون في تنفيذ خططنا ■ نعمل وفق نهج يقوم على الانضباط في إدارة رأس المال ورفع الكفاءة التشغيلية وتنمية القيمة

أعلنت شركة مشاريع الكويت (القابضة) ـ كيبكو ـ عن تحقيق صافي ربح بقيمة 5,3 ملايين دينار خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2026، مقارنة بـ 10,2 ملايين دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2025، وبلغت ربحية السهم خلال النصف الأول من العام 0,3 فلس.

ويعود التراجع في صافي أرباح كيبكو بشكل رئيسي إلى انخفاض مساهمات قطاعات الطاقة والبنوك والعقار والضيافة والصناعة والخدمات اللوجستية، مما يعكس أثر الأوضاع الجيوسياسية على هذه القطاعات.

وارتفعت الإيرادات التشغيلية بنسبة 3,49٪ لتصل إلى 795,9 مليون دينار خلال النصف الأول من العام، مقارنة بـ 769,1 مليون دينار للفترة ذاتها من عام 2025.

وخلال الربع الثاني من عام 2026 (الأشهر الثلاثة المنتهية في 30 يونيو 2026)، حققت كيبكو صافي ربح بقيمة 1,8 مليون دينار، وارتفع الربح التشغيلي بنسبة 35,93٪ ليصل إلى 52,2 مليون دينار، مقارنة بـ 38,4 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2025.

وبلغ إجمالي إيرادات كيبكو من العمليات خلال الربع الثاني 420 مليون دينار، بارتفاع نسبته 8,95٪ مقارنة بـ 385,5 مليون دينار خلال الربع الثاني من عام 2025، كما ارتفعت حقوق المساهمين بنسبة 1,79٪ لتصل إلى 656,5 مليون دينار، مقارنة بـ 644,9 مليون دينار في نهاية عام 2025.

وبلغ حجم الأصول المجمعة للشركة 14,45 مليار دينار في نهاية النصف الأول من عام 2026، مقارنة بـ 13,82 مليار دينار في نهاية عام 2025.

وبهذه المناسبة، قالت الرئيس التنفيذي لمجموعة شركة كيبكو الشيخة ادانا ناصر صباح الأحمد: «شهد النصف الأول من العام ظروفا استثنائية صعبة، في ظل استمرار حالة عدم اليقين التي تشهدها المنطقة، وعلى الرغم من هذه الظروف، واصلت كيبكو تحقيق الأرباح، بما يعكس متانة محفظتنا الاستثمارية وقوة شركاتنا الرئيسية. والأهم من ذلك، أننا حافظنا على تركيزنا في تنفيذ خططنا والمضي قدما في الأولويات الاستراتيجية التي حددناها للمجموعة».

وأضافت: «نواصل العمل وفق نهج يقوم على الانضباط في إدارة رأس المال ورفع الكفاءة التشغيلية، مع التركيز على حفظ وتنمية القيمة لأصحاب المصالح. وفي الوقت الذي نتابع فيه عن كثب تطورات الأوضاع المحيطة بنا، فإننا مستمرون في تنفيذ استراتيجيتنا وتعزيز أعمال شركاتنا، بما يضعها في موقع يمكنها من الاستفادة من الفرص التي قد تتيحها تطورات الأسواق».

الشيخة ادانا ناصر صباح الأحمد

«التجارة» حصّلت 851,5 ألف دينار رسوم فحص ودمغ

بريق الذهب لا ينطفئ في الكويت.. فحص ودمغ 17 طناً في 6 أشهر

طارق عرابي

كشفت بيانات إحصائية حديثة أصدرتها إدارة المعادن الثمينة بوزارة التجارة والصناعة عن أن بريق الذهب لا ينطفئ في الكويت، إذ استمر النشاط القوي في سوق الذهب خلال النصف الأول من العام الحالي، بعدما قامت الإدارة بفحص ودمغ نحو 17 طنا من الذهب خلال الأشهر الستة الأولى، مقابل رسوم بلغت نحو 851,5 ألف دينار، في مؤشر واضح على قوة الطلب واستمرار حركة التداول في السوق المحلية.

وأظهرت البيانات، التي حصلت عليها «الأنباء»، أن الذهب استحوذ على النصيب الأكبر من إيرادات رسوم فحص المعادن الثمينة، التي بلغت إجمالا نحو 1,86 مليون دينار خلال النصف الأول من العام، بما يعكس حجم النشاط الذي شهدته سوق المعادن الثمينة في الكويت خلال الفترة.

ويأتي هذا النشاط في وقت شهدت فيه أسعار الذهب تحركات قوية وارتفاعات متتالية خلال النصف الأول، مدفوعة بالتوترات الجيوسياسية المتصاعدة عالميا، وفي مقدمتها الحرب الأميركية الإيرانية، إلى جانب حالة عدم اليقين التي شهدتها الأسواق العالمية.

وعادة ما تؤدي مثل هذه الأجواء إلى زيادة الاهتمام بالذهب باعتباره من الأصول التي يلجأ إليها المستثمرون والأفراد للتحوط من التقلبات وحفظ القيمة، وهو ما انعكس على اهتمام المستهلكين باقتناء المعدن النفيس رغم ارتفاع أسعاره.

كما أن الارتفاعات السعرية الكبيرة التي سجلها الذهب خلال الفترة لم تمنع الطلب عليه، بل دفعت بعض المشترين إلى تسريع قرارات الشراء خشية مواصلة الأسعار صعودها إلى مستويات أعلى، خصوصا أن الذهب يجمع في السوق الكويتية بين الاستخدام كوسيلة للزينة وبين دوره كأداة للادخار.

وفي المقابل، ساهمت التراجعات السعرية المفاجئة التي شهدها الذهب خلال بعض الفترات في إعادة تنشيط الطلب، إذ شكلت الانخفاضات فرصة أمام شريحة من المشترين للدخول إلى السوق عند مستويات سعرية أقل، في محاولة لاقتناص أي مكاسب مستقبلية في حال عودة الأسعار إلى الارتفاع.

وتعكس هذه الحركة طبيعة الطلب على الذهب، الذي يتأثر ليس فقط بمستوى الأسعار الحالي، وإنما أيضا بتوقعات المستهلكين بشأن اتجاه الأسعار مستقبلا. فعندما ترتفع الأسعار بقوة، يزداد القلق من تفويت فرصة الشراء قبل ارتفاعات جديدة، بينما تتحول فترات الهبوط إلى فرصة للشراء والاستفادة من انخفاض السعر.

وتظهر بيانات النصف الأول أن الذهب حافظ على جاذبيته لدى المستهلكين في مختلف الظروف السعرية، إذ استمرت عمليات الفحص والدمغ في جميع الأشهر، رغم التفاوت الكبير في الكميات من شهر إلى آخر، وهو ما يعكس وجود قاعدة طلب مستمرة في السوق المحلية.

وأوضحت البيانات أن شهر يونيو تصدر الأشهر الستة من حيث كميات الذهب التي خضعت للفحص والدمغ، بعدما بلغت نحو 4,2 أطنان، مقابل رسوم إجمالية قدرها 210,3 آلاف دينار، بما يمثل أعلى مستوى شهري مسجل خلال النصف الأول من العام، ويعكس ارتفاعا لافتا في نشاط السوق.

وسجل شهر فبراير ثاني أعلى مستوى، مع فحص ودمغ نحو 3,5 أطنان من الذهب مقابل رسوم بلغت 175,6 ألف دينار، فيما بلغت الكمية في أبريل نحو 3 أطنان برسوم قدرها 152,3 ألف دينار.

وأظهرت البيانات أن مايو شهد فحص ودمغ نحو 2,9 طن من الذهب مقابل رسوم بلغت 146,8 ألف دينار، بينما سجل يناير نحو 1,9 طن برسوم قدرها 97,2 ألف دينار.

وجاء مارس في المرتبة الأخيرة من حيث الكميات خلال النصف الأول، بعدما قامت الإدارة بفحص ودمغ نحو 1,3 طن من الذهب مقابل رسوم بلغت 68,9 ألف دينار.

وتكشف حركة الذهب الشهرية عن نشاط مستمر في السوق طوال النصف الأول، حيث سجلت جميع الأشهر عمليات فحص ودمغ، فيما جاءت القفزة الأكبر خلال يونيو، عندما تجاوزت الكميات المفحوصة والمدمغة 4 أطنان للمرة الأولى خلال العام.

وتبرز أهمية الذهب في السوق الكويتية كذلك من ارتباطه بثقافة «الزينة والخزينة»، حيث لا ينظر المستهلك إلى المشغولات الذهبية باعتبارها سلعة استهلاكية فقط، وإنما كأصل يمكن الاحتفاظ به لفترات طويلة والاستفادة من قيمته عند الحاجة.

وتؤكد رسوم الفحص والدمغ حجم النشاط الذي شهدته السوق، حيث بلغت رسوم فحص الذهب وحده نحو 851,5 ألف دينار خلال ستة أشهر، لتشكل الجزء الأكبر من إجمالي إيرادات رسوم فحص المعادن الثمينة البالغة نحو 1,86 مليون دينار.

وتعكس هذه الرسوم في الوقت نفسه اتساع نطاق عمليات الفحص والدمغ التي تقوم بها إدارة المعادن الثمينة، والتي تمثل إحدى الأدوات الرقابية المهمة لضمان مطابقة المشغولات الذهبية والمعادن الثمينة للمواصفات والعيارات المعتمدة، بما يعزز ثقة المستهلكين في السوق المحلية.

وبالإضافة إلى الذهب، تقوم إدارة المعادن الثمينة بفحص ودمغ مجموعة واسعة من المعادن والأحجار ذات القيمة، من بينها الألماس والبلاتين والتيتانيوم والفضة والساعات المطعمة والأحجار الاصطناعية ذات القيمة وغيرها من المعادن الثمينة.

مؤكداً على خطورة الاستجابة لروابط مجهولة

«بيت التمويل» يحذر من رسائل تنتحل جهات رسمية وتستدرج العملاء لسداد غرامات وهمية

في إطار جهوده المستمرة لدعم حملة «لنكن على دراية»، حذر بيت التمويل الكويتي من محاولات الاحتيال التي يتم تداولها من خلال رسائل نصية أو إلكترونية تنتحل صفة جهات رسمية، وتوهم المستلمين بوجود غرامات أو تسديد مخالفات، وتطلب منهم سدادها عبر روابط إلكترونية مرفقة بالرسالة.

وطالب البنك بتجاهل مثل هذه الرسائل، وعدم الضغط على أي روابط واردة فيها، أو إدخال أي معلومات شخصية أو مالية عبر هذه المواقع الوهمية.

وأوضح بيت التمويل الكويتي أن سداد المخالفات والغرامات يتم عبر الوسائل والمواقع الرسمية المعتمدة، لافتا إلى أن الاستجابة للرسائل المشبوهة قد تعرض الأفراد لعمليات احتيال إلكتروني تتسبب في ضياع أموالهم.

ولفت بيت التمويل الكويتي إلى أن العمليات الاحتيالية تشهد تطورا مستمرا وأصبحت تعتمد على أساليب متقنة للإيقاع بضحاياها، من خلال خلق حالة من الضغط والاستعجال في محاولة لدفعهم إلى التفاعل دون تحقق، من خلال مطالبة المتلقين بدفع الغرامة في أجل محدد، مع التهديد باتخاذ إجراءات قانونية وإدارية في حال عدم الإسراع بالسداد.

كما تتضمن هذه الرسائل الاحتيالية روابط إلكترونية مشبوهة، بهدف توجيه الضحية نحو مواقع مزيفة مصممة للاستيلاء على البيانات الشخصية والحسابات المالية لصالح عصابات أغلبها من خارج الكويت.

الوعي خط الدفاع الأول

ويؤكد بيت التمويل الكويتي أن الوعي واليقظة يمثلان خط الدفاع الأول في مواجهة عمليات الاحتيال الإلكتروني، على الرغم من التطور المستمر في أساليبها، داعيا العملاء والجمهور إلى توخي الحيطة والحذر، والإبلاغ عن أي رسائل مشبوهة، وعدم مشاركة أي بيانات بنكية أو شخصية تحت أي ظرف.

وأشار بيت التمويل الكويتي إلى حرصه على مواصلة دوره في تعزيز الوعي المصرفي والرقمي لدى العملاء والمجتمع، انطلاقا من مسؤوليته في حماية عملائه ومساعدتهم على التعرف على أساليب الاحتيال المتطورة. كما أكد البنك أن المحتالين يستغلون أحيانا أسماء وشعارات جهات موثوقة لإضفاء طابع رسمي على رسائلهم، ولذلك فإن التحقق من مصدر الرسالة وعدم الضغط على الروابط المشبوهة يمثلان خطوة أساسية لتجنب الوقوع ضحية للاحتيال.

وشدد بيت التمويل الكويتي على ضرورة التصدي لعمليات الاحتيال من خلال زيادة الوعي المالي واليقظة، والامتناع عن مشاركة أي معلومات سرية تتعلق بالبطاقات الشخصية أو كلمات المرور لمرة واحدة، أو كلمة السر الخاصة بالبطاقة المصرفية، سواء عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني أو أي وسيلة أخرى، مؤكدا أن بيت التمويل الكويتي لا يطلب من عملائه مشاركة أو تحديث بياناتهم المالية عبر الهاتف أو الرسائل الإلكترونية أو النصية.

يذكر أن بيت التمويل الكويتي ملتزم بدوره البارز في دعم حملة «لنكن على دراية»، التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع البنوك المحلية واتحاد مصارف الكويت. وفي هذا الإطار، يواصل البنك حرصه على القيام بدور محوري يضع أمان العميل في مقدمة أولوياته. ويعكس النجاح المتحقق الذي حققه البنك في نشر الوعي الرقمي والمصرفي رؤيته الاستباقية في تحويل منصاته إلى قنوات تثقيفية تسهم في خلق بيئة مالية آمنة ومستدامة.

ويواصل البنك جهوده لرفع مستوى الوعي لدى مختلف شرائح المجتمع، عبر نشر مواد التوعية المالية وتوظيف جميع قنواته الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، لتقديم العديد من المحتويات التوعوية التي حققت تفاعلا كبيرا من خلال ما تضمنته من محتوى متميز وشرح جيد لخدمات ومنتجات بيت التمويل الكويتي المتطورة.

لماذا يواصل الذهب الصعود؟.. 3 عوامل تحرك السوق بقوة

وكالات: تشهد أسواق الذهب حالة من الترقب والتذبذب، في ظل تداخل مجموعة من العوامل الاقتصادية والنقدية التي تتحكم في حركة المعدن الأصفر، وفي مقدمتها اتجاه الدولار الأميركي، وقرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي، وتوقعات التضخم، إلى جانب استمرار الطلب على أصول الملاذ الآمن في بيئة عالمية تتسم بارتفاع مستويات عدم اليقين.

وكان الذهب يتحرك خلال الفترة السابقة ضمن نطاق سعري يتراوح بين 4000 و4300 دولار، قبل أن تدفع موجة ضعف الدولار الأميركي المعدن الأصفر إلى تسجيل تحركات صعودية، مستفيدا من العلاقة العكسية التي تربط أداءه بالعملة الأميركية.

وتترقب الأسواق ما ستسفر عنه اجتماعات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، في وقت لا تبدو فيه المؤشرات الاقتصادية الصادرة حتى الآن مشجعة بالكامل، وهو ما يفرض ضغوطا على الدولار ويدعم جاذبية الذهب، خصوصا مع إعادة تقييم المستثمرين لمسار السياسة النقدية الأميركية خلال الفترة المقبلة.

ورغم استفادة الذهب عادة من تراجع الدولار، فإن عمليات جني الأرباح تظل أحد العوامل المؤثرة في تحركات السوق، بما يفسر جانبا من حالة التردد والتذبذب التي يشهدها المعدن حاليا، ويجعل مساره الصاعد عرضة لتحركات متقلبة على المدى القصير.

ولا يزال الذهب يمتلك مجالا لتحقيق مزيد من المكاسب، إلا أن استمرار الاتجاه الصاعد لا يعني بالضرورة أن يكون المسار سهلا أو متواصلا، خصوصا في ظل حالة عدم اليقين التي تهيمن على الاقتصاد العالمي وضعف الرؤية تجاه عدد من الملفات الاقتصادية والنقدية الرئيسية. وتضع هذه البيئة المستثمرين أمام سوق شديدة الحساسية للمتغيرات، إذ باتت حركة العملات والسياسات النقدية وبيانات التضخم والنمو من المحركات الرئيسية لقرارات الاستثمار، فيما يظل الذهب من أكثر الأصول تأثرا بهذه التطورات ومراقبة لها.

وتبرز ثلاثة عوامل رئيسية تدعم احتمالات استمرار الاتجاه الصاعد لأسعار الذهب، يتمثل أولها في توقعات عودة الضغوط التضخمية، في ظل المكانة التقليدية للمعدن الأصفر كإحدى أدوات التحوط من التضخم والمحافظة على القيمة.

أما العامل الثاني، فيرتبط بتوقعات استمرار ضعف الدولار الأميركي خلال الفترة المقبلة، وهو ما من شأنه تعزيز جاذبية الذهب، بينما يتمثل العامل الثالث في عنصر الأمان، مع اتجاه المستثمرين عادة إلى المعدن الأصفر عند تراجع قيمة العملات وارتفاع مستويات عدم اليقين والمخاطر الاقتصادية. وحافظ الذهب تاريخيا على مكانته كملاذ آمن لدى الأفراد والمؤسسات والبنوك المركزية، فيما يعكس استمرار البنوك المركزية حول العالم في شراء المعدن بكميات كبيرة تمسكها بالذهب كأحد مكونات الاحتياطيات وأداة لتنويع الأصول.

وفي المقابل، تختلف طبيعة العوامل المحركة لأسعار الفضة عن تلك المؤثرة في الذهب، فبينما يرتبط الذهب بصورة وثيقة بحركة العملات والسياسات النقدية والطلب على الملاذات الآمنة، تعتمد الفضة بدرجة أكبر على الطلب الصناعي، ما يجعل أداءها مرتبطا كذلك باتجاهات النشاط الاقتصادي والصناعي.

وقد تستفيد الفضة خلال الفترة المقبلة من تحسن الطلب الصناعي، بما يمكنها من استعادة جزء من مكاسبها، إلا أن العودة إلى المستويات المرتفعة السابقة قد تحتاج إلى فترة زمنية أطول، في ظل اختلاف طبيعة الطلب عليها والعوامل التي تتحكم في تسعيرها مقارنة بالذهب. وبذلك، تبقى تحركات الذهب خلال المرحلة المقبلة رهينة مزيج من اتجاه الدولار وقرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي وتطورات التضخم ومستويات عدم اليقين، فيما تظل التقلبات جزءا أساسيا من المشهد حتى مع احتفاظ المعدن الأصفر بعوامل داعمة لمساره الصاعد على المدى الأبعد.